

تعميم رقم ٢/٢٦

موجه الى مكاتب استقدام العاملات في الخدمة المنزلية

يمنع على اصحاب مكاتب استقدام العاملات في الخدمة المنزلية مخالفة احكام المادتين ٣٨-٣٩ من قانون تنظيم هيئات الضمان المتعلقين بتسويق بوالص التأمين إلا من خلال وسطاء تأمين مرخص لهم اصولاً، وذلك تحت طائلة سحب ترخيص المكتب.

مدير عام وزارة العمل

جورج ايذا

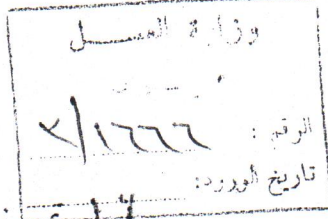


١٨ تموز ٢٠١٩

يبلغ الى :

- نقابة اصحاب مكاتب استقدام العاملات في الخدمة المنزلية.

- الديوان.
- مصلحة القوى العاملة.
- دائرة الاستخدام.
- الموقع الالكتروني.
- المحفوظات.



سن الفيل، في 8 تموز 2019

معالي وزير العمل

المحامي الأستاذ كميل شاكرا أبو سليمان المحترم.

وزارة العمل.

ب.ص 2019/27

الموضوع: تسويق غير مشروع لبوالص تأمين من قبل بعض مكاتب استخدام العمال الأجانب.

تحية طيبة واحتراماً،

تشرف نقابة وسطاء التأمين في لبنان بالتقدم من مرجعكم المحترم بكتابها هذا إذ تبين لها أن بعض مكاتب استخدام العمال الأجانب يعمدون بشكل مخالف لأحكام المادتين 38/ و 39/ من قانون تنظيم هيئات الضمان الى تسويق بوالص الضمان في مكاتبهم.

وبما أن هذا الأمر يشكل مخالفة يعاقب عليها القانون؛

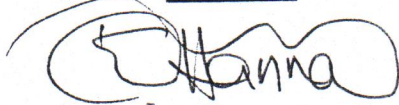
وبما أنكم سلطة الوصاية على هذه المكاتب؛

لذلك،

تلتمس نقابة وسطاء التأمين في لبنان من مرجعكم الموقر بوجوب منع مكاتب استخدام العمال الأجانب من مخالفة أحكام هاتين المادتين ومنعهم من تسويق البوالص التأمينية إلا من خلال وسطاء تأمين مرخص لهم أصولاً.
إن نقابة وسطاء التأمين في لبنان إذ نتمن موقفكم هذا فهي تتقدم منكم بوافر التحية والتقدير.

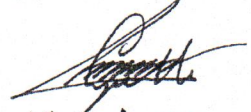
نقابة وسطاء التأمين في لبنان

الرئيس



إلياس حنا

أمين السر



سيريل عازار

المادة ٣٨ - الوسيط*

الفي نص المادة ٣٨ بموجب المادة الاولى بند (٢٢) من القانون رقم ٩٤ تاريخ ١٨/٦/١٩٩٩ واستعويض عنه بالنص التالي:
باستثناء رؤساء واعضاء مجالس ادارة هيئات الضمان والممثلين القانونيين للهيئات الاجنبية.
لا يجوز ان يتقدم من الجمهور للحصول على العمليات المنصوص عنها في المادة الاولى من هذا القانون الا الوسيط.
ويقصد بالوسيط:

١ - وسيط الضمان المستقل: ()

هو كل شخص طبيعي او معنوي يعمل حصرا في حقل وساطة الضمان، يقدم النصح الفني للمضمون ويعمل لمصلحته.
يتعين على وسيط الضمان اعلام اخذة البوالص بأية علاقة قانونية او مادية مباشرة مع اية هيئة من هيئات الضمان وبأية مشاركة بينه وبينها، من شأنها التأثير على حريتهم في اختيار ما يناسبهم.

٢ - الوكيل العام للضمان: ()

هو الشخص الطبيعي او المعنوي الذي تربطه باحدى الهيئات الخاضعة لهذا القانون وكالة ضمان شرط الا يتقاضى راتبا منها والا يكون مستخدما لديها. لا يجوز للوكيل العام تمثيل شركة ضمان مشابهة للتي يمثلها ما لم يحصل على ترخيص له بذلك من الشركة المعنية يحدد كل سنة.

٣ - مندوب الضمان: ()

هو الشخص الطبيعي الذي يعمل تحديدا لحساب وعلى مسؤولية هيئة ضمان او وسيط ضمان او وكيل عام هيئة ضمان، ويكون عمله محصورا بجهة واحدة من الجهات الثلاث المذكورة غير انه يحق للمندوب، وفي الوقت نفسه، العمل لحساب وعلى مسؤولية شركة ضمان او وسيط ضمان او وكيل عام هيئة ضمان آخرين طالما ان عمله لا يتعارض مع عمله الاصلي. وشرط الحصول على ترخيص له بذلك من الجهة الاصلية يحدد كل سنة.
تعتبر هيئات الضمان مسؤولة مدنيا عن الاخطاء التي قد يرتكبها تجاه الجمهور الوسيط المستقل اذا ثبت انه يمثل شركة ضمان او يعمل لمصلحتها.
كذلك تعتبر هيئات الضمان مسؤولة مدنيا عن الاخطاء التي قد يرتكبها تجاه الجمهور وكيلها العام، وتعتبر باطلة الشروط المخالفة الواردة في عقود الوكالة.
تتحمل شركة الضمان والوكيل العام للضمان ووسيط الضمان المستقل في حال كونه شخصا معنويا مسؤولية اخطاء مندوبيهم.

المادة ٣٩ - ترخيص خاص للعمل وسيطاً*

الفي نص المادة ٣٩ بموجب المادة الاولى بند (٢٣) من القانون رقم ٩٤ تاريخ ١٨/٦/١٩٩٩ واستعويض عنه بالنص التالي:
يحظر على أي كان ان يعمل وسيطاً الا بعد الحصول على ترخيص () خاص من وزارة الاقتصاد والتجارة.
تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة، وبعد استطلاع رأي المجلس الوطني للضمان القواعد والشروط والاصول التي تنظم المهنة والتي يعطى ويسحب بمقتضاها هذا الترخيص.
تضع وزارة الاقتصاد والتجارة لائحة باسماء الوسطاء المستقلين والوكلاء العاميين والمندوبين المرخص لهم اصولاً. تنشر اللائحة في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين خلال شهر كانون الثاني من كل سنة كما يتم نشر كل تعديل يطرأ عليها خلال الشهر التالي لحصول التعديل.

لا يجوز لهيئات الضمان العاملة في لبنان استخدام او التعامل مع وسطاء غير مرخص لهم اصولاً.

كما يحظر على مكاتب سمسة الضمان والوكلاء العاميين لهيئات الضمان التعامل مع مندوبين غير مرخص لهم وفقاً للاصول.

وعلى الجهات المذكورة ابلاغ وزارة الاقتصاد والتجارة:

- ١ - اسماء وعناوين الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تتعامل معهم.
 - ٢ - كل تغيير يطرأ على اوضاع وسماتها اذا كان من شأن هذا التغيير ان ينزع عنهم صفة الوسيط، وذلك فور حصول التغيير، وبدون أي تأخير.
 - ٣ - كما عليهم تزويد لجنة مراقبة هيئات الضمان بالمعلومات والمستندات التي تطلبها عن اوضاع الوسطاء واعمالهم وكل ما تراه ضروريا للقيام بمهمتها.
- كل مخالفة لاحكام هذه المادة تعرض مرتكبيها للعقوبات المنصوص عنها في هذا القانون، لا سيما المادة ٦٠ منه.